الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/47/397
11 September 1992
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ٨٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية

تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٤	٣
ثانيا - النمو المطرد للاقتصاد العالمي وتغييرات السياسة	٥ - ٢٨	٣
ألف - النمو والسياسات في البلدان الصناعية	٨ - ١٧	٤
باء - البلدان النامية	١٨ -٢٧	٧
جيم - البلدان ذات الاقتصاد السوقي	٢٠	١٠
ثالثا - تحسين الأحوال الإنسانية	٢٩- ٣٤	١١
رابعا - مشكلة ديون البلدان النامية	٣٥- ٤٥	١٢
خامسا- الموارد الخارجية اللازمة للتنمية	٤٦- ٥٣	١٤

* A/47/150 .

230992 220992 92-39998

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
سادسا - التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية	٥٤- ٥٨	١٦
سابعا - التجارة الدولية	٥٩- ٦٨	١٨
ألف - الانفرادية والثنائية والاقليمية	٥٩- ٦٣	١٨
باء - جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ...	٦٤	١٩
جيم - السلع الأساسية	٦٥- ٦٨	١٩
ثامنا - البيئة	٦٩- ٧٢	٢٠
تاسعا - العلم والتكنولوجيا	٧٣- ٧٥	٢١
عاشرا - إدماج الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال في الاقتصاد العالمي ..	٧٦- ٨٥	٢٢
حادي عشر- خفض الانفاق العسكري	٨٦- ٩٢	٢٤
ثاني عشر- دور منظومة الأمم المتحدة	٩٣- ٩٦	٢٦
ثالث عشر- النتائج	٩٧- ٩٩	٢٦

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (قرار الجمعية العامة دإ-٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠) بوصفه تعبيرا أساسيا عن التزام الدول الأعضاء بتعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق النمو المطرد للاقتصاد العالمي ، وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . وكانت فترة أواخر الثمانينات تشهد بالفعل تغييرات أساسية في تصور طبيعة التنمية وعملية التنمية . وبحلول عام ١٩٩٠ ، كانت الصراعات الأيديولوجية القديمة قد تضاءلت الى حد كبير . وعكس الاعلان هذه السياقات المتغيرة ، وأورد تقييما للتحديات التي تواجه تعزيز التعاون الدولي خلال التسعينات ، والفرص المتاحة في هذا الصدد ، وحدد العوامل ، الوطنية والدولية على السواء ، التي تعتبر حاسمة من أجل بلوغ هدف التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وأكد التزام جميع البلدان بجدول الأعمال الذي يستهدف بلوغ ذلك الهدف . كما وفر إطارا للتفاهم تمت فيه صياغة وتفصيل الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع (قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥ ، المرفق ، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠) .

٢ - وقد طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام في الفترة ٤ من قرارها ١٤٤/٤٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أن يقدم "تقريرا تحليليا ... يتضمن تقييمه للخطوات التي اتخذتها حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، فرادى ومجتمعة ، وكذلك أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، من أجل تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الاعلان" . وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب .

٣ - وقد نوقشت مختلف قضايا التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشيء من الاستفاضة في الاعلان ذاته وبقدر كبير من التفصيل في كثير من التقارير والوثائق الأخرى ، بما في ذلك الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع . ويقتصر هذا التقرير على تناول الزخم العام للعمل الوطني والدولي الذي تترتب عليه آثار فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان ، ولا يسعى بصفة عامة الى مواصلة مناقشة القضايا ذاتها[1] .

٤ - ويغطي الاعلان عددا كبيرا من الميادين المترابطة . ويجمعها هذا التقرير تحت عدد من العناوين العامة .

ثانيا - النمو المطرد للاقتصاد العالمي وتغييرات السياسة

٥ - وضعت الجمعية العامة في الاعلان قدرا كبيرا من التأكيد على توفير بيئة اقتصادية دولية مواتية ، تتكون من اقتصاد عالمي يتسم بالدينامية ويعتمد بدرجة كبيرة على السياسات التي تنتهجها

البلدان الصناعيـــة الرئيسيـــة . ودعت الجمعية العامة فيه الى تحقيق نمو غير تضخمي مطرد في البلدان الصناعية ، التي تؤثر سياساتها تأثيرا عميقا في اتجاه وطبيعة التغير في الاقتصاد العالمي ، وحثتها على مواصلة جهودها من أجل تقليل الاختلالات الاقتصادية الكلية بحيث يمكن أن تفيد البلدان الأخرى . وبصفة خاصة ، يلزم بذل جهود لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية ، وتخفيض أسعار الفائدة ، والعمل على زيادة استقرار أسعار الصرف وزيادة إمكانية الوصول الى الأسواق . كما دعت البلدان النامية الى اتباع سياسات اقتصادية ملائمة ، تشمل السيطرة على التضخم ، وتشجيع الادخار المحلي ، وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار الأجنبي ، وفوق ذلك كله ، اعتماد سياسات تؤدي الى تحسين الأحوال الانسانية .

٦ - ولم تكن التطورات التي حدثت في الاقتصـاد العالمي عقب اعتماد الاعلان مباشرة تبشر بالخير فيما يتعلق بتنفيذه . فقد اندلعت أزمة الخليج الفارسي بعد انقضاء ثلاثة أشهر بالكاد على اعتماده ، ونجم عنها قدر كبير من المعاناة البشرية ، وارتفاع أسعار النفط الى أعلى مستويات لها في السنوات الأخيرة ، وتسببت في حدوث خسائر اقتصادية كبيرة لكثير من البلـدان النامية ، وعرضت استقـرار الاقتصاد العالمي للخطر . وقد ثبت في النهاية أن الأثر العالمي للأزمة كان صغيرا ، رغم أن ميزان مدفوعات عدد من البلدان النامية تعرض لضغط مكثف خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ . أما الأثر العام للأزمة على ميزان مدفوعات البلدان الصناعية ككل فقد كان ضئيلا نسبيا . وكان الأهم من ذلك بكثير هو الانكماش الذي حدث في البلدان الصناعية ، والذي لا يعزى في مجمله بأي درجة تذكر الى أزمة الخليج .

٧ - وقد نما الناتج العالمي بنسبة تقل عن ٢ في المائة في عام ١٩٩٠ ، وهو ما يمثل انخفاضا حادا من نسبة النمو في عام ١٩٨٩ وقدرها ٣,٢ فـــي المائة ، وانخفض بنسبـــة نصـــف في المائة في عام ١٩٩١ ، وهو أول انخفاض في التاريخ الحديث . ويعزى جزء من التباطؤ والانخفاض الى الهبوط الحاد في الناتج في الاقتصادات المارة في مرحلة الانتقال ، وإن كانت الاقتصادات الصناعيـــة قد شهدت هبوطا أيضا . ونظرا لأنها تعتبر منتجة لما يزيد على ٧٠ في المائة من الناتج العالمي ، كان لانتكاسها أثر غالب في الاقتصاد العالمي .

ألف - النمو والسياسات في البلدان الصناعية

٨ - بحلول الربع الأخير من عام ١٩٩٠ ، كانت فرنسا ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية في حالة انكماش اقتصادي . وفيما عدا فرنسا ، انخفض الناتج في هذه الاقتصادات في عام ١٩٩١ ككل . وبالنسبة للاقتصادات الصناعية مجتمعة ، زاد الناتج بنسبة ١ في المائة بالكاد في عام ١٩٩١ ، وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى النمو القوي الذي حدث في المانيا واليابان إلى وقت متأخر من السنة عندما بدأ الضعف يعتريهما هما أيضا . وبذلك انتهى أطول توسع حدث في الاقتصادات الصناعية في فترة ما بعد الحرب . وكان من المتوقع أن يكون الانكماش قصير الأمد ومحدودا ، غير أنه تبين أن الانتعاش صعب التحقق وبعد أن كان الانفراج متوقعا في منتصف عام ١٩٩١ لم يحدث سوى انفراج مؤقت في منتصف عام ١٩٩٢ .

٩ - وتمثلت السياسة الحكومية في معظم هذه الاقتصادات في تيسير الأحوال النقدية وانتظار الانفراج . فقد هبطت أسعار الفائدة القصيرة الأجل في كثير من البلدان ، بدرجة كبيرة في عدد من الحالات . وفي الولايات المتحدة ، تم تخفيض سعر الخصم على مراحل من ٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ إلى ٣ في المائة في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وهو أقل مستوى له في ثلاثة عقود . وفي كندا ، انخفضت أسعار الفائدة التفضيلية من حوالي ١٥ في المائة في منتصف عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٦ في المائة في أوائل عام ١٩٩٢ . وفي المملكة المتحدة ، انخفضت أسعار ودائع الأسواق النقدية من ١٥ في المائة في منتصف عام ١٩٩٠ إلى ١١ في المائة في منتصف عام ١٩٩٢ . وخففت اليابان من القيود المفروضة على سياستها النقدية ، حيث بدأت في وقت متأخر عن تلك البلدان وبصورة أكثر حذرا في البداية ، ولم يأت القدر الأكبر من التخفيف إلا في الجزء الأخير من عام ١٩٩١ . وبحلول تموز/يوليه ١٩٩٢ ، كان سعر الخصم في اليابان قد انخفض إلى ٣,٢٥ في المائة من ٦,٠٠ في المائة في نهاية عام ١٩٩٠ . وفي إيطاليا وفرنسا ، ظلت أسعار الفائدة القصيرة الأجل دون تغيير تقريبا . وفي فئة البلدان الصناعية الرئيسية ، لم يحدث أي ارتفاع في أسعار الفائدة إلا في المانيا ، حيث ارتفع سعر الخصم من ٦ في المائة في نهاية عام ١٩٩٠ إلى ٨ في المائة في بداية عام ١٩٩٢ ثم إلى ٨,٧٥ في المائة في تموز/يوليه . وأعقب آخر زيادة في سعر الخصم في المانيا مباشرة تحرك مماثل في إيطاليا ، أدى إلى رفع سعر الخصم من ١٣ في المائة إلى ١٣,٧٥ في المائة .

١٠ - وكانت البلدان الصناعية تسترشد في انتهاج سياساتها الاقتصادية الكلية بالهدف ذي الأولوية العليا المتمثل في إحكام كبح التضخم . وقد تم تيسير الأحوال النقدية في معظم هذه البلدان لا لأن عملية التيسير هذه كانت تعتبر ضرورية لتشجيع الاقتصاد فحسب ، بل أيضا لأنه كان هناك اعتقاد بأنها مأمونة في ظل ظروف انخفاض معدل التضخم الذي كان سائدا . وأدى انخفاض الطلب ، الذي ساعد أيضا على تخفيف الزيادات في الأجور ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية إلى تخفيض الزيادة في معدل التضخم بدرجة ملموسة . وارتفعت أسعار الاستهلاك بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩١ ، مقابل ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ ، وحوالي نصف المعدل السائد في عام ١٩٨٢ ، وذلك للبلدان الصناعية ككل . وأسهمت عودة أسعار النفط إلى مستويات ما قبل أزمة الخليج في أوائل عام ١٩٩١ في تقليل المخاوف التضخمية . غير أن الضغط على الطلب في المانيا ، الناشئ عن الزيادة الحادة في الانفاق العام الذي استلزمه توحيد البلد ، أدى الى ارتفاع معدل التضخم . واستجاب المصرف الاتحادي لذلك باتباع سياسة نقدية تقييدية للغاية ، حتى بعد أن أخذ معدل النمو الاقتصادي في الهبوط .

١١ - وحتى منتصف عام ١٩٩٢ ، لم تسفر عملية تخفيف القيود النقدية في أغلبية البلدان الصناعية عن النتيجة المرجوة . وتشير البيانات الأولية للربع الأول من عام ١٩٩٢ ، على غير المتوقع ، الى ارتفاع معدل النمو في المانيا والولايات المتحدة واليابان ، ولكن من المعتقد أن هذه الزيادات تعتبر دفقات مؤقتة وليست أساسا لنمو مطرد . وما زالت الاسقاطات للسنة ككل تظهر نموا ضعيفا فقط . ويبدو أن آخر الأرقام المتعلقة بالبطالة وبيانات النمو للربع الثاني تؤيد هذه الاسقاطات .

١٢ - وبالرغم من أن أسعار الفائدة القصيرة الأجل قد انخفضت بدرجة ملموسة ، فإن اسعار الفائدة الطويلة الأجل - وهي الأسعار التي تدخل في اعتبارات التكلفة في الاستثمار الثابت - قد انخفضت بدرجة أقل وما زالت مرتفعة تاريخيا بالأسعار الحقيقية . وعلاوة على ذلك ، ما زالت الثقة ضعيفة بين المستهلكين والمستثمرين على السواء في عدد من البلدان . وهذا الوضع له أثر قوي في وقف القرارات المتعلقة بالإنفاق حتى مع انخفاض أسعار الفائدة .

١٣ - وبالرغم من تخفيف القيود المفروضة على السياسة النقدية في معظم البلدان ، كانت الحكومات عموما حذرة فيما يتعلق بالحافز الضريبي . وقد اعترفت جميع الحكومات بالحاجة إلى تخفيض الاختلالات المالية بوصف ذلك أحد الأهداف المتوسطة الأجل . وهذا يتسق مع توجيهات السياسة الواردة في الإعلان . وبالنسبة للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة ككل ، انخفض العجز المالي للحكومات المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٦ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٢,٣ في المائة في عام ١٩٨٩[٢] . إلا أن اتباع سياسة ترمي الى تقليص العجز المالي عندما يكون الاقتصاد في مرحلة انكماش لا يتسق مع سياسة حفز النمو . ففي الأجل القصير ، يتعين على احداهما ان تفسح المجال للأخرى . ولم يكن النمو بهذا المعنى هدفا ذا أولوية لمعظم الحكومات . وبالرغم من أن العجز المالي للحكومات المركزية قد زاد في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، فإن الحافز الضريبي في الاقتصادات الصناعية كان محايدا في المتوسط ، وكان أثره توسعيا بدرجة معتدلة فقط في بعض الحالات ومتناقضا في حالات أخرى . وفي الولايات المتحدة درس الكونغرس مجموعة من التدابير المتعلقة بالحوافز الضريبية ، ولكنها لم تنفذ فيما عدا توسيع نطاق استحقاقات البطالة . وفي اليابان ، اتخذت بعض التدابير المتواضعة المتعلقة بالحوافز الضريبية في عام ١٩٩١ ويعتزم النظر في اتخاذ المزيد من هذه التدابير في منتصف عام ١٩٩٢ .

١٤ - وبالرغم من أن تدابير مواجهة التقلبات الدورية تنطوي على قرارات صعبة تتعلق بالتوقيت والأهمية كثيرا ما يحجم عن اتخاذها ، كما يحدث في حالة الانكماش الحالية ، فإنه يعتقد أن فرص نجاحها تتحسن مع التنسيق الأفضل للسياسات والاشراف فيما بين البلدان مما أكده الاعلان على نحو ما . وكثيرا ما تم التركيز على أهمية تنسيق السياسات فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية لتشجيع النمو غير التضخمي ، ولا سيما في مؤتمرات قمة مجموعة الدول السبع ، بيد أنه لا يوجد حتى الآن عمل منسق لتحقيق النمو . وهكذا فإن القمة السنوية الثامنة عشرة وافقت فقط على مبادئ توجيهية لحفز النمو ، بما في ذلك الاستمرار في انتهاج "سياسات نقدية ومالية سليمة لدعم التحسن دون اذكاء نار التضخم من جديد" وتهيئة "الظروف لأسعار فائدة أدنى عن طريق الحد من حالات العجز الحكومي المفرطة والتشجيع على الادخار" ، والسيطرة على "حالات العجز الحكومي المفرطة بوسائل أهمها الحد من الانفاق العام" (انظر الفقرة ١٠ من المرفق الأول من الوثيقة A/47/375-S/24429) . وبالرغم من أنه تم التعهد بتنسيق السياسات فإن اجراءات حفز الاقتصاد تركت أساسا لقرارات البلدان منفردة .

١٥ - ومن الاختلالات بين البلدان الصناعية الرئيسية والتي ركز الاعلان بعض الشيء على تضييقها لقي العجز الكبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة والفائض الكبير لليابان معظم الاهتمام . وقد تم في

السنوات الأخيرة اجراء تضييق هام لهذه الاختلالات بالرغم من زيادة فائض اليابان في عام ١٩٩١ ، بينما ينتظر زيادة العجز بالنسبة للولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ . وقد هبط فائض الحساب الجاري لليابان كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٤,٣ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ١,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ ، بينما انخفض عجز الولايات المتحدة من ٣,٤ في المائة الى ١,٧ في المائة على مدار الفترة ذاتها والى ٠,٢ في المائة في عام ١٩٩١[٢] .

١٦ - ولم يعد تمويل عجز الولايات المتحدة يعتبر مشكلة . ومع ذلك فإن آثار تخفيض الاختلالين بالنسبة للاقتصاد العالمي ليست مماثلة . فالعجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة مناظر للعجز المالي الكبير في البلد وقياس للمدى الذي يمول به بقية العالم الاستثمارات في الولايات المتحدة . ومن شأن حدوث زيادة في الادخار المحلي للولايات المتحدة ، بحيث تسبب انخفاضا في العجز الخارجي لهذا البلد ، أن يساعد على تخفيف قيود الادخار في العالم ، ويعد فائض الحساب الجاري الياباني صورة عاكسة للادخار المحلي الياباني الضخم المتاح لتمويل الاستثمارات في بقية العالم . ويمكن ألا يعني تخفيض الفائض ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، سوى تخفيضا لموارد الاستثمار في بقية الاقتصاد العالمي ما لم يقم بلد آخر بتوفير أكثر مما يستثمر ، أي بتوليد فائض في الحساب الجاري .

١٧ - كما أدت اختلالات التقلص الى تغيير المفاهيم عن عدم توازن العملات . وبالرغم من توقع بعض التغيرات الأخرى في أسعار الصرف الرئيسية فإنه لا يحتمل أن تكون بالضخامة التي حدثت في النصف الثاني من الثمانينات .

باء - البلدان النامية

١٨ - بدأت الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي مرت بها كثير من البلدان النامية في الثمانينات الى حد كبير ، بفعل عدد من الصدمات الخارجية ، ولكنها فضحت أيضا بشدة الضعف الكامن في الكيان الاقتصادي والسياسات في كثير من هذه البلدان . وكانت هناك حاجة الى اجراء دولي لتخفيف آثار الصدمات الخارجية ، ولكنه أصبح من الواضح أن الاستقرار المحلي والتعديل والاصلاحات في السياسات لازمة للانتعاش والنمو المطرد . وقد اعترف الاعلان بهذا .

١٩ - وتضاعف في الثمانينات عدد البلدان التي تقوم بتدابير لتحقيق الاستقرار والاصلاح . وتتخذ كثير من هذه التدابير بدعم ومشاركة نشيطة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالرغم من أن الحكومات تختلف في حالات كثيرة مع هاتين المؤسستين ولا سيما الأولى على مجال الاصلاحات ومحتواها .

٢٠ - وفي أوائل عام ١٩٩٢ ، كان هناك حوالي ٥٠ بلدا ناميا و ٤ من البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال تقوم ببرامج لتحقيق الاستقرار والتكيف بدعم من الصندوق يصل الى ٢٠ بليونا من حقوق السحب الخاصة[٣] . وارتفع اقراض التكيف المقدم من البنك الدولي ارتفاعا حادا من ١ بليون دولار في

الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ الى ٦ بلايين دولار في عام ١٩٨٩ ، وبقي على هذا المستوى في عام ١٩٩١[٤] . بيد أن جهود التكيف لم تكن قاصرة على البرامج المدعومة من الصندوق والبنك ، وكانت أكثر انتشارا مما قد توحي به هذه الأرقام . وزيادة على ذلك ، كانت الدول ذاتها هي التي شرعت في البرامج المدعومة من المؤسستين وهي وحدها المسؤولة عن تنفيذها . وكان التكيف صعبا دائما ومثبطا في غالب الأحيان . وكانت هناك حالات كثيرة من الجهود التي تم التخلي عنها حيث ثبت أن التكاليف السياسية والاجتماعية للتكيف مرتفعة بأكثر مما ينبغي وتعرض الديمقراطيات الهشة للخطر ، وحيث ثبت أن موارد التكيف قليلة للغاية . وكثيرا ما كانت البرامج الجديدة للتكيف تأتي بعد البرامج الفاشلة تباعا خلال الثمانينات وكان يبدو أن "إعياء التكيف" مستمر .

٢١ - ولا يمكن حتى الآن استخلاص استنتاج غير غامض بشأن نجاح جهود التكيف هذه[٥] . وبالرغم من أنه من المحتمل أن يكون الوضع في معظم البلدان أسوأ في حالة عدم الاضطلاع بالتكيف ، فإن جهود التكيف لم تؤد بعد في حالات كثيرة جدا الى زيادة الاستثمار والنمو مما يعتبر الاختبار النهائي للنجاح .

٢٢ - ومع ذلك فإن التكيف ذاته كان كبيرا . وهكذا ، وعلى نحو ما تبينه دراسة لصندوق النقد الدولي[٦] ، فإن الدعم المالي الكبير المطلوب في الاعلان ، وأحد العناصر الرئيسية لبرامج التكيف ، قد تحقق في البلدان النامية في أواخر الثمانينات . وانخفضت حالات العجز بوصفها نسبة من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٧ في المائة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ الى ٤ في المائة في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ بالنسبة للبلدان النامية ككل . وعلاوة على ذلك ، انخفض العجز في أغلبية كبرى من البلدان الخاضعة للدراسة ، وكان الانخفاض بينها ملحوظا بقدر أكبر - من ٩ في المائة الى ٣ في المائة . وقد تحققت مكاسب كبيرة في افريقيا حيث انخفضت حالات العجز المالي من حوالي ٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الى ٣ في المائة ، وفي أمريكا اللاتينية حيث هبط من ٧ في المائة الى ٢ في المائة على مدى الفترة ذاتها .

٢٣ - وفي الوقت الذي ركد فيه الانتاج أو تهاوى ، ارتفع التضخم في كثير من البلدان النامية ولا سيما في أمريكا اللاتينية . ومع ذلك أجريت مؤخرا بعض التحسينات الهامة . ففي أمريكا اللاتينية حيث وصل التضخم الى ما يزيد على ١ ٧٠٠ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٠ نجحت برامج تحقيق الاستقرار في تخفيضها الى حوالي ٢٣٠ في المائة في عام ١٩٩١ ، وهي لا تزال نسبة مرتفعة[٧] . وبين بلدان المنطقة انخفض التضخم بما يزيد على ١٣ ٠٠٠ في المائة في عام ١٩٩٠ الى حوالي ١ ٢٠٠ في عام ١٩٩١ في نيكاراغوا ، ومن ٧ ٧٠٠ في المائة الى أقل من ٢٠٠ في المائة في بيرو ، ومن ١ ٦٠٠ في المائة الى ٤٧٠ في المائة في البرازيل ، ومما يزيد على ١ ٣٠٠ في المائة الى ٩١ في المائة في الأرجنتين ، ومن ٣٠ في المائة الى ٢٠ في المائة في المكسيك (انظر E/1992/19) . وهناك انجازات كبيرة وإن كانت لا تزال هشة في بعض البلدان ، ولم يتم حتى الآن كسب المعركة ضد التضخم في أمريكا اللاتينية . وفي افريقيا حيث كان التضخم أقل بكثير عن نسب أمريكا اللاتينية ، كان هناك تدهور في عام ١٩٩١ عندما ارتفع المعدل السنوي الى ٢٩ في المائة من ١٩ في المائة في عام ١٩٩٠ . ولكن التضخم كان على مستوى أربعة أرقام في زائير ورقمين في أنغولا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي . وقد أسهمت حالات النقص ولا سيما

في الأغذية والتخفيضات الكبيرة في قيمة العملة ، مؤقتا على الأقل ، في ارتفاع التضخم في عدد من البلدان . وفي جنوب وشرقي آسيا ، حيث تقاليد استقرار الأسعار ، زاد الضغط التضخمي نوعا ما في عام ١٩٩١ وذلك جزئيا بسبب احتداد النشاط أكثر مما ينبغي في بعض الاقتصادات . ومع ذلك فقد ظل التضخم أقل من ١٠ في المائة[٨] .

٢٤ - وكان تحديد سعر صرف واقعي عنصرا رئيسيا في جهود التكيف والاصلاح . وقامت بلدان كثيرة بتخفيض كبير في قيمة عملاتها . وفي بعض الأحيان أدى تخفيض القيمة ذاته الى اشعار التضخم ولا سيما عندما لم يكن مصحوبا باجراءات مترابطة في الجبهات الأخرى مما يستوجب مزيدا من التخفيض . كما أنه ليس من السهل العثور على سعر الصرف التالي أو الاحتفاظ به . ومع ذلك فقد نجحت بلدان كثيرة في تجنب المغالاة في التقييم . وكان سعر الصرف الساري الحقيقي لغالبية كبرى من البلدان النامية المتاحة بيانات عنها أقل بكثير في عام ١٩٩١ عنه في عام ١٩٨١[٨] . وفي بعض البلدان حدثت في السنوات الأخيرة زيادة في قيمة العملة لأسباب منها زيادة تدفق رأس المال كما حدث في الأرجنتين وشيلي والمكسيك في عام ١٩٩١ . وفي افريقيا خفضت عدة بلدان قيمة عملتها تخفيضا اسميا في السنوات الأخيرة ولا سيما أنغولا وأوغندا وبوتسوانا والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وزامبيا وزمبابوي والسودان وسيراليون وغانا وكينيا ومدغشقر وموزامبيق . وفي حالات قليلة تحقق تخفيض حقيقي في القيمة . وكثيرا ما صاحب حالات تخفيض القيمة تحرير سوق النقد الأجنبي وأدى ذلك الى تضييق الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق المفتوح مما ساعد على تحسين تخصيص الموارد . وفي آسيا ، تجنبت بلدان كثيرة بنجاح المغالاة في تقييم عملاتها . ويبدو عامة أن مقاومة تخفيض القيمة تتضاءل في البلدان النامية ويحل محلها استعداد أكبر لقبول ضرورة الاحتفاظ بقيمة العملة في مستوى يقرب من قيمة ندرتها .

٢٥ - أما تحويل المؤسسات الحكومية الى القطاع الخاص فقد حظي بعناية متزايدة في جهود الاصلاح في السنوات الأخيرة . وفي أمريكا اللاتينية باعت البرازيل شركة الصلب الحكومية أوسيميناس وثلاثة مشاريع صناعية كبيرة أخرى تابعة للقطاع العام في عام ١٩٩١ . وفتحت الأرجنتين أمام المستثمرين الأجانب احتكارات حكومية تقليدية في مجالات الكهرباء والهاتف والنفط . وفي المكسيك تم في عام ١٩٩١ تحويل عدد كبير ومتنوع من المؤسسات الى القطاع الخاص ، بما في ذلك المؤسسات العاملة في مجالي الصلب والمصارف . وفي افريقيا حيث تعتبر صعوبات التحويل الى القطاع الخاص أكبر بوجه عام مما هي عليه في المناطق الأخرى ، باعت توغو وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر عددا كبيرا جدا من المشاريع المملوكة للدولة الى القطاع الخاص في السنوات الأخيرة . وفي آسيا كان التحويل الى القطاع الخاص عاملا هاما في الاصلاح الاقتصادي الضخم الذي يجري القيام به ، كما هو الحال في باكستان . وفي بنغلاديش تم تصفية مجموعة كبيرة متنوعة من المؤسسات العامة على مدى الثمانينات . وتم في ماليزيا تنفيذ برامج واسعة للتحويل الى القطاع الخاص .

٢٦ - وعلى النقيض بشكل ملحوظ من عدم وجود تحرير كبير للتجارة في اقتصادات البلدان الصناعية واستمرار نمو النزعة الانفرادية والتحكم في التجارة في هذه البلدان ، قام عدد كبير من البلدان النامية بتحرير نظمها التجارية . كما أن الاتجاه الذي كان سائدا في الثمانينات نحو التحرير استمر في أوائل التسعينات[٩] . وقد حدثت تحولات ملحوظة في سياسات بلدان أمريكا اللاتينية التي كانت الحواجز التعريفية والحواجز غير التعريفية فيها مرتفعة دائما . فقد ازالت الأرجنتين كثيرا من حواجزها التجارية التقليدية . وترمي البرازيل الى تخفيض متوسط تعريفاتها الى مستويات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال أربع سنوات . وألغت شيلي القيود الكمية وخفضت معدل التعريفة المتوسط الى ١٥ في المائة . كما اتبعت برامج للاصلاح التجاري المعدل في عام ١٩٩١ في بيرو وجامايكا وفنزويلا وكولومبيا . وازالت المكسيك معظم القيود الكمية وخفضت التعريفات استباقا لتكوين منطقة تجارة حرة مع كندا والولايات المتحدة .

٢٧ - كما تقوم البلدان في مناطق أخرى باجراءات لتحرير التجارة . ففي افريقيا قامت جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير والسنغال وغامبيا وغانا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر ومصر وملاوي ونيجيريا بالغاء كثير من القيود الكمية في السنوات الأخيرة . وفي آسيا تؤكد مجموعة الاصلاحات الشاملة التي شرعت فيها الهند في عام ١٩٩١ قدرا أكبر من الانفتاح الاقتصادي . وقد خفضت الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السواء . وقد استعاضت باكستان عن بعض الحواجز غير التعريفية ، بتعريفات وخفضت الحد الأقصى للتعريفات من ٢٢٥ في المائة الى ١٢٥ في المائة . وقامت تايلند بتخفيض التعريفات على جميع الأصناف وشطبت عددا من الأصناف من قائمة المنتجات التي تحتاج الى ترخيص استيراد .

جيم - البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال

٢٨ - تم اعتماد الاعلان في ظل خلفية من التغييرات الضخمة التي شهدتها أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ، واعتبرت بداية حقبة جديدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي ، تخطو فيها اقتصادات تلك الدول خطوات سريعة نحو التحول الى النظام السوقي والإسهام في انعاش الاقتصاد العالمي . ولكن ظهر أن ذلك الانتقال في أوروبا الشرقية أصعب بكثير مما كان متوقعا . فقد انحل الاتحاد السوفياتي ووقعت الجمهوريات التي كان يتكون منها في خضم الفوضى الاقتصادية . وانخفض الناتج في أوروبا الشرقية بما يربو في المتوسط على ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠ وبنسبة مماثلة في عام ١٩٩١ ومن المرجح أن ينخفض مرة أخرى في عام ١٩٩٢ ولكن بنسبة أقل حدة . وفي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق انخفض الناتج بنحو ١٧ في المائة في عام ١٩٩١ وقد ينخفض بنسبة مماثلة في عام ١٩٩٢ . وانخفضت التجارة داخل هذه المجموعة من الاقتصادات انخفاضا شديدا مما زاد من تفاقم الانخفاض في الناتج . وبسبب ضعف ارتباطها ببقية العالم كان أثر الانخفاض الحاد في الناتج على الاقتصاد العالمي ضئيلا نسبيا ، وإن كان العديد من البلدان النامية ذات الصلات القوية ببعض هذه الاقتصادات قد عانى من فقدان التجارة والموارد الخارجية .

ثالثا - تحسين الأحوال الانسانية

٢٩ - أكدت الجمعية في الاعلان على تحسين الأحوال الانسانية بوصفه الهدف النهائي لجميع السياسات الاقتصادية . وشددت على الاستغلال الكامل للموارد البشرية مما يتطلب ، في جملة أمور ، انتهاج سياسات فعالة في مجالات الصحة والتغذية والتعليم وتخفيف حدة الفقر واتباع سياسات سكانية سليمة والاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية . ومثل هذا التأكيد في الاعلان تغييرا بدأ في الثمانينات في تصور طبيعة التنمية ودور تحسين الأحوال الانسانية في عملية التنمية ، وهو التغيير الذي انعكس فيما بعد ، على سبيل المثال ، في "تقارير التنمية الانسانية" الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع .

٣٠ - ولا يمكن لتحسين الأحوال الانسانية إلا أن يكون هدفا طويل الأجل ، ومن ثم لا يوجد سوى قليل من المؤشرات على تحقق منجزات تذكر في الآونة الأخيرة . ويمكن تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف تقييما مجديا بدرجة أكبر في سياق طويل الأجل ، مثل الاستراتيجية الانمائية الدولية . ومع ذلك يمكن إبداء عدد من الملاحظات .

٣١ - من المعروف جيدا أن هناك ارتباطا قويا بين النمو الاقتصادي وتحسين الأحوال الانسانية . وقد نما عدد من البلدان ، بعضها ذات أحجام سكانية كبيرة ، نموا سريعا في السنوات الأخيرة ، كما خطت تلك البلدان خطوات سريعة في مجالات مثل الصحة والتغذية والتعليم وتخفيض حدة الفقر . بيد أن عددا كبيرا من البلدان عانى من الركود والهبوط الاقتصاديين واضطر الى إجراء تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي . وفي حين أن صعوبات القياس والافتقار الى البيانات تحول دول التوصل الى أي استنتاج مؤكد بشأن الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة ، يحتمل أن يكون التحسن في معظم المؤشرات الاجتماعية قد تباطأ في هذه البلدان ، وبصورة ملموسة في بعض الحالات ، ولكن تكاد لا توجد حالات مسجلة انعكس فيها الاتجاه الصعودي الطويل الأجل[١٠] . ومع ذلك فإن من المؤكد أن الأحوال الاجتماعية قد تدهورت في عدد من البلدان تحت وطأة الحرب الأهلية والمجاعة كما أن هناك مواقع مكروبة في بلدان أخرى .

٣٢ - وما زالت هناك بلدان عديدة يستهان فيها بحقوق الانسان الأساسية ولم ترسخ فيها بعد القيم الديمقراطية . ومن الصعب قياس التقدم في هذه المجالات في الأجل القصير . ومع ذلك ، جرت تحركات مهمة في السنوات الأخيرة نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على القرارات السياسية في عدد من البلدان في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا . وفي الوقت نفسه ثارت منازعات جديدة إثنية ودينية وسياسية نالت نيلا خطيرا من حقوق الانسان في مناطق عديدة من العالم .

٣٣ - وتؤدي السياسات الوطنية ، وبخاصة المتعلقة منها بالصحة وتعليم المرأة ، والتغذية دورا حاسما في تحسين الأحوال الانسانية . ومع ذلك ، أدت أنشطة المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية أدوارا بارزة في السنوات الأخيرة . فقد أسهم نشر العلاج

بالإماهة النموية والتحصين ، على سبيل المثال ، إسهاما هاما في تخفيض وفيات الرضع . وبحلول عام ١٩٩٠ ، كان قد تم تحصين ٨٠ في المائة من الأطفال البالغ سنهم سنة واحدة في البلدان النامية ضد بعض من أكثر الأمراض انتشارا وفتكا بحياة الأطفال ، ويعزى ذلك في معظمه الى نجاح برنامج التحصين الموسع التابع لمنظمة الصحة العالمية ، وكانت هذه النسبة ٢٠ في المائة في عام ١٩٧٤ الذي بدأ فيه البرنامج .

٣٤ - وكان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٠ ، تعبيرا رئيسيا عن الاهتمام الدولي بمجال حاسم من مجالات التنمية البشرية . وقد وضع المؤتمر أهدافا طموحة ولكنها قابلة للتحقيق من أجل إنقاذ حياة الأطفال وتحسينها (انظر A/45/625 ، المرفق) . وهناك حتى الآن ، ما يربو على ١٣٠ بلدا ، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، قام بعضها بوضع برامج عمل وطنية لتحقيق هذه الأهداف ، والبعض الآخر في سبيله الى ذلك .

رابعا - مشكلة ديون البلدان النامية

٣٥ - أكدت الجمعية في الاعلان أيضا على ضرورة إيجاد حل دائم وشامل لمشاكل الديون الخارجية . وطالبت بالتنفيذ الواسع النطاق لما كان آنذاك مبادرات وتدابير جديدة لتخفيض أصول الديون وخدمة الديون أو تخفيف عبء الديون بطرق أخرى عن كاهل البلدان النامية كي يتسنى استئناف النمو الاقتصادي والتنمية بصورة نشطة .

٣٦ - وفي الواقع أنه قد أحرز تقدم ملموس منذ عام ١٩٩٠ في تنظيم حالة الديون الخارجية لعدد من أكبر البلدان المدينة ، وتم الاتفاق على شروط محسنة جدا لإعادة جدولة الديون المستحقة للدائنين الرسميين لدى البلدان المنخفضة الدخل التي تضطلع ببرامج كبيرة للإصلاح الاقتصادي . وعلاوة على ذلك ، وضعت ترتيبات يمكن بموجبها للبلدان التي تراكمت عليها متأخرات كبيرة للمؤسسات المتعددة الأطراف أن تتعاون مع تلك المؤسسات في برنامج يؤدي الى تسديد المتأخرات بمرور الوقت[١١] .

٣٧ - بيد أنه على الرغم من هذه المنجزات لم يتحقق بعد تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية . ومع ذلك يجري حاليا ارساء الأساس الذي سيؤدي في عدة بلدان الى انتعاش اقتصادي ملموس .

٣٨ - ونسبة النصف تقريبا من الديون الخارجية للبلدان النامية مستحقة لدى البلدان التي عانت من صعوبات خطيرة في تسديد مدفوعات خدمة الديون في مواعيدها ومن ثم احتاجت الى شكل أو آخر من أشكال إعادة الجدولة المنسقة لديونها . وفي السنوات التي سبقت اعتماد الاعلان ، لم يكن من غير المعتاد أن يتراوح عدد الاتفاقات التي يتفاوض عليها في كل سنة بين البلدان النامية منفردة ودائنيها من المصارف التجارية ما بين ١٠ اتفاقات و ٢٠ اتفاقا . وكان يتم أيضا توقيع ما يتراوح بين ١٥ و ٢٤ اتفاقا في السنة بين البلدان المدينة ودائنيها الرسميين تحت رعاية نادي باريس . ومن ثم فإنه على الرغم من مضي ما يقارب العقد من إعادة التفاوض بشأن الديون وبرامج التكيف الاقتصادي ، لم يبد أن

العملية ستؤدي الى حل لمشكلة الديون . وفي غضون ذلك ، تفاقمت الاجهادات الاجتماعية الناجمة عن طول فترات التكيف وأصبحت تكاليف الفرص البديلة لإجراء تحويلات مالية صافية الى البلدان الدائنة غير مقبولة سياسيا بصورة متزايدة ، وعلى وجه الخصوص في البلدان التي عادت من جديد الى اعتناق الأشكال الديمقراطية للحكم .

٣٩ - ونظرا لهذا تم اتخاذ مبادرات معينة أشير إليها في الاعلان ، ومنها على وجه الخصوص المبادرة التي أعلنها وزير خزانة الولايات المتحدة في آذار/مارس ١٩٨٩ لمعالجة الديون المصرفية التجارية ("خطة برادي") وتوصية مؤتمر قمة مجموعة البلدان السبعة المعقود في حزيران/يونيه ١٩٨٨ في تورنتو بشأن ديون البلدان ذات الدخل المنخفض (انظر A/43/435-S/19874 ، المرفق الأول) . وقد أصبحت المبادرة الأولى هي عماد المفاوضات المدعومة دوليا بين البلدان المدينة والمصارف التجارية ؛ والواقع أن آخر حالة "نموذجية" لإعادة الجدولة تمت في عام ١٩٩٠ . أما المبادرة الأخرى فقد عدلت بالفعل عدة مرات .

٤٠ - وجرى أولا استكمال ممارسات نادي باريس نتيجة لتوصية من مؤتمر مجموعة البلدان السبعة المعقود في هيوستون في تموز/يوليه ١٩٩٠ لتيسير شروط تدابير إعادة الجدولة للفئة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل . وبالاضافة الى ذلك ، كانت هناك عدة حالات تم فيها الشطب من جانب واحد لائتمانات المساعدة الانمائية الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل ، وكان بعض ذلك في سياق الالتزامات المعقودة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وقد تم بالفعل شطب ما يقارب ٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ ، كان ما يربو على نصفها من جانب فرنسا (٣,٤ بلايين دولار) وما يقارب بليون دولار من جانب كل من ألمانيا وكندا والولايات المتحدة[١٢] . وأعقب هذا التوصل الى اتفاقي تمهيد السبيل لبولندا ومصر في النصف الأول من عام ١٩٩١ في أعقاب التغيرات السياسية والاقتصادية الرئيسية في أوروبا الشرقية وحرب الخليج الفارسي . واختتم ذلك في نهاية عام ١٩٩١ بأن بدأ نادي باريس يعزز الشروط للبلدان التي كانت مستوفية لـ "شروط تورنتو" ، منفذا بذلك توصية مؤتمر قمة لندن لمجموعة البلدان السبعة المعقود في تموز/يوليه السابق ، بهدف منح تخفيف "يتجاوز شروط تورنتو" للبلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون التي تضطلع ببرامج تكيف رئيسية (انظر A/46/309-S/22817 ، المرفق الأول) .

٤١ - وشروط نادي باريس الجديدة ، التي لا تتاح إلا لأفقر البلدان في العالم ، مماثلة في جوهرها لشروط مفاوضات المصارف التجارية الجديدة الأسلوب ، التي تفيد بصورة رئيسية البلدان المتوسطة الدخل . وفي كلتا الحالتين ، كان هناك تسليم بأن البلدان التي ظلت تكافح من أجل التغلب على أزمة ديونها طوال الثمانينات ليس بإمكانها إزاحة عبء الديون الذي يثقل كاهلها كي تستأنف النمو. وأصبح من الواضح أنه لا بد من التقليل من خدمة الديون خلال عمر الائتمانات أو شطب جزء من الديون نفسها .

٤٢ - ويرد وصف عمليات الممارسات الدولية الحالية في إعادة جدولة الديون في تقرير آخر للأمين العام مقدم الى الجمعية العامة (انظر A/47/896) . وتشمل الابتكارات الرئيسية أولا القبول الرسمي بأن البلدان

المنكوبة بأزمة الديون لن يتعين عليها أن تقوم بسداد مجموع خدمة الديون غير المسددة بقدر يزيد كثيرا عما كانت تدفعه في السنوات الأخيرة وما تتوقع الأسواق المالية والحكومات أن تكون تلك البلدان قادرة ومستعدة لدفعه في المستقبل . وتحيد الاجراءات الجديدة أيضا عن الممارسات السابقة في عرض قائمة خيارات على الدائنين لتخفيض الدين أو خدمة الدين أو تقديم أموال جديدة ، بدلا من أن يطلب الى جميع الدائنين الموافقة على نفس الشروط لإعادة جدولة الديون . وكان هذا يسفر في الماضي عن تسهيلات محدودة وفقا لما يمكن أن يقبله أكثر الدائنين تشددا .

٤٣ - والنتائج فيما يتعلق بالديون المصرفية التجارية هي اتفاقات تعكس بدرجة أو أخرى الخصم السوقي الثانوي ، في حين أن الترتيبات الجديدة في نادي باريس يمكن أن تخفض خدمة الديون المستوفية للشروط بنسبة تصل الى ٥٠ في المائة للبلدان المنخفضة الدخل . بيد أن هذه النتائج لا تحدث تغييرا مباشرا ملموسا في التدفق النقدي الدولي للبلدان المدينة ، إذ أن المتأخرات ظلت تتراكم بمعدل كبير ، إلا أن الاتفاقات يبدو أنها قد أفادت في إبراز مؤشر مفاده أن البلد المدين قد اجتاز النقطة الحاسمة في مجال تنظيم حالة ديونه .

٤٤ - ويبدو ، بعبارة أخرى ، أن الاستراتيجية الدولية للديون تسير في المسار السليم . وينبغي مواصلة تعزيز التسهيلات وما تنطوي عليه من واقعية وتطبيقها على المزيد من البلدان ؛ فعلى سبيل المثال لم يتجاوز عدد البلدان التي توصلت الى اتفاقات لتخفيض خدمة ديونها مع المصارف التجارية المعنية ثمانية بلدان ، وإن كانت حصتها تقارب ٣٠ في المائة من الديون المصرفية لجميع البلدان النامية . ومع ذلك ، ليست أكبر البلدان وحدها هي التي عليها عبء لا طاقة لها بحمله في خدمة الديون المصرفية التجارية ، كما أن أفقر البلدان ليست وحدها غير القادرة على الخدمة الكاملة لديونها المستحقة للدائنين الرسميين .

٤٥ - وأهم جانب من جوانب الاستراتيجية الحالية لإعادة جدولة الديون هو ما يبدو من أنها حيثما تطبق ترسل إشارة مؤاتية الى الأسواق المالية ، إذ أن بعض البلدان المتوسطة الدخل أصبحت تحصل على قروض أخرى ، وإن كان ذلك بأثمان شديدة الارتفاع ، وصارت تجتذب تدفقات هامة من رؤوس الأموال الى الداخل ، ويعزى ذلك جزئيا الى ارتفاع فوارق الفائدة المحلية لصالح البلدان الدائنة . وما يلزم حاليا هو ضمان أن تنصب التدفقات الجديدة على تكوين فعلي لرأس المال وأن تذهب موارد رسمية كافية بشروط ملائمة الى البلدان المنخفضة الدخل ، لأنه من غير المتوقع ، حتى مع تعزيز إعادة جدولة الديون الرسمية ، أن تكون تلك البلدان قادرة على التنافس بصورة ناجحة على أموال الأسواق الخاصة أو على اجتذاب مقادير كافية من الاستثمار المباشر في الأجل القصير .

خامسا - الموارد الخارجية اللازمة للتنمية

٤٦ - تحسن تدفق الموارد الخارجية الى البلدان النامية تحسنا ضخما خلال السنتين الماضيتين ، بعد سبع سنوات من التدفق السلبي الذي تجاوز متوسطه ١٤ بليون دولار في السنة[١٣] . وتحول التحويل الصافي

للموارد المالية الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، الذي ظل سلبيا منذ عام ١٩٨٢ ، الى مبلغ إيجابي قدره ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ ونحو ٣٣ بليون دولار في عام ١٩٩١ . ويعزى قدر كبير من هذا التحسن الى تدفق صاف كبير من رأس المال الخاص ، الى بلدان أمريكا اللاتينية أساسا . وحدثت أيضا زيادة كبيرة في التدفقات الرسمية .

٤٧ - وقد طالبت الجمعية في الاعلان بتوفير موارد تسهيلية كبيرة لتمكين البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، من مجابهة تحديات التسعينات . وتعزى الزيادة في التدفقات الرسمية في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ بصورة رئيسية الى زيادة في المنح للبلدان المتأثرة بأزمة الخليج الفارسي . وليس من المرجح أن تظل التحويلات الرسمية الاجمالية على المستويات المرتفعة التي كانت عليا في هاتين السنتين .

٤٨ - أما مجموع تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية ، الذي بلغ ٦٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ ، فقد انخفض بالقيمة الحقيقية في النصف الثاني من الثمانينات . ويعزى الانخفاض الى هبوط في المصادر غير المشمولة في مصادر اللجنة الاستشارية للتنمية . وازدادت المساعدة الانمائية الرسمية الصافية المقدمة من بلدان اللجنة الاستشارية للتنمية بنسبة ١,٣ في المائة في السنة بالقيمة الحقيقية خلال تلك الفترة ووصلت الى ٥٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ و ٥٦ بليون دولار في عام ١٩٩١ .

٤٩ - ولم يتم حتى الآن بلوغ هدف المساعدة الانمائية الرسمية المتمثل في ٠,٧٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلد المانح ، المتفق عليه في الاستراتيجيات الإنمائية للأمم المتحدة والذي أعيد التأكيد عليه في الإعلان . وفي عام ١٩٩١ ، وهو السنة الأخيرة التي أتيحت عنها بيانات مؤكدة ، قامت البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية في مجموعها بتخصيص نحو ٠,٣٤ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي أي نصف المستهدف فقط لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية وهو مستوى يماثل تقريبا نظيره في بدايات السبعينات . ويتراوح نصيب المساعدة الإنمائية الرسمية من الناتج القومي الاجمالي ، تراوحا كبيرا بين صفوف المانحين ، فضلا عما يعتريه من تغيرات عبر الزمن . وقد تجاوز عدد من المانحين (السويد وهولندا والنرويج) هدف الـ ٠,٧٠ في المائة في السبعينات ، وفعل الشيء نفسه آخرون (فرنسا والدانمرك) في الثمانينات . وبقي عدد آخر غير ملتزم بأي هدف كمي . وحتى في البلدان التي قبلت هذا الهدف ، فإن قيود الميزانية فضلا عن قدر بعينه من مشاعر اللامبالاة العامة ، باتت تشكل مؤثرات قوية ضد أي زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية . وثمة قرائن ضئيلة تشهد بأن أي بلد مانح كبير كان يحرز تقدما ملموسا عبر السنوات الأخيرة نحو تحقيق الهدف المذكور[١٤] .

٥٠ - وقد أعيد التأكيد على نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمانحين لصالح أقل البلدان نموا ، في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات ، كما أيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٤٥ ، المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . على أن متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية ، كنسبة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة ، لم يتجاوز نصف المستهدف (٠,٠٨ في المائة) تقريبا في عام ١٩٩٠ ، برغم أن عددا من المانحين (فرنسا والنرويج والدانمرك والسويد وهولندا وفنلندا) بلغ أو تجاوز

هدف الـ ٠,١٥ في المائة[١٥] . ومن المستبعد أن يتحسن المتوسط إلا إذا قام بعض كبار المانحين بإضفاء زيادة كبيرة على المساعدة التي يقدمونها .

٥١ - وبرغم الضرورة الملحة التي تدعو إلى زيادة الموارد المالية الخارجية للبلدان النامية ، فإن الشعور يتزايد بأن الموارد ، ولا سيما التساهلية ، ستظل شحيحة بالنسبة للمستقبل المنظور . ومن ثم ، يبدو أن كثيرا من البلدان النامية أصبح يتعين عليها بالحتم أن تولي مزيدا من الاهتمام لحسن استخدام الموارد ، الداخلية والخارجية على السواء ، فضلا عن زيادة الاعتماد على السياسات الرامية إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة .

٥٢ - وقد اضطلعت المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بدور كبير بوصفها من المزودين بالموارد الخارجية لصالح التنمية ، إذ شكلت ما يقرب من خمس مجموع ما أنفق من التمويل الإنمائي الرسمي في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠[١٦] . وعبر السنوات ١٩٨٩-١٩٩١ ، زادت التزامات الموارد من هذه المؤسسات من نحو ٣٣ بليون دولار إلى نحو ٤٠ بليون دولار[١٧] كما زادت أهميتها في السنوات الماضية مع قيام الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال ، بوصفها مصدرا جديدا رئيسيا للطلب على التمويل . ومن ثم ، تعين أن تزيد قاعدة الموارد لهذه المؤسسات التمويلية بما يراعي زيادة الاحتياجات . ومن هنا ، فإن الزيادة التي طرأت مؤخرا على رأس مال البنك الدولي شكلت خطوة هامة في هذا الاتجاه . كما يجري حاليا مناقشة التغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية ، فيما تم بالفعل اضافة ثمانية أعضاء جدد منذ التغذية التاسعة ، كما أن استمرار الحاجة إلى تمويل تساهلي لصالح البلدان المنخفضة الدخل يقتضي أن تكفل زيادة في حجم التغذية العاشرة بحيث تتجاوز حجم التغذية التاسعة بالأسعار الحقيقية . ولسوف يحتاج الأمر إلى "علاوة للأرض" تضاف للتغذية العاشرة إذا ما كان للبلدان المنخفضة الدخل أن تحرز بعض أهداف التنمية المستدامة بيئيا .

٥٣ - وقد أصبح الاقراض الصافي لصندوق النقد الدولي ايجابيا (بليون دولار) في عام ١٩٩١ للمرة الأولى منذ عام ١٩٨٥ ، ولكنه ما لبث أن عاد سلبيا في النصف الأول من عام ١٩٩٢ . وأصبح من الضرورة بصورة خاصة إضفاء زيادة على حصة صندوق النقد الدولي في ضوء ما طرأ من زيادة في عدد البلدان النامية التي تتبنى سياسات تحقيق الاستقرار والتكيف ، مع انضمام البلدان المارة بمرحلة الانتقال من نظام السيطرة إلى الاقتصادات السوقية إلى المنظمة . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اقترح مجلس محافظي الصندوق زيادة في الحصة بنسبة ٥٠ في المائة . إلا أن الزيادة لم تجد طريقها بعد إلى التنفيذ لأن الأعضاء الذين يتمتعون بأغلبية الحصص المطلوبة لم يكونوا قد أقروها حتى منتصف عام ١٩٩٢[١٨] .

سادسا - التكامل الاقليمي فيما بين البلدان النامية

٥٤ - زادت في السنوات الأخيرة المبادرات الداعية إلى التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية برغم أن بعض المشاريع الحالية لا تزيد كثيرا عن أن تكون اعلانات عن النوايا . وفي نصف الكرة الغربي ،

عاود أعضاء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، في حزيران/يونيه ١٩٩٠ جهودهم لتنفيذ اتفاق التجارة الحرة بحلول عام ١٩٩٢ وفي تموز/يوليه ١٩٩١ تم رسميا اقرار جدول زمني في هذا الشأن . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وافقت المكسيك ، التي ما برحت تتطلع شمالا ، على إنشاء منطقة تجارة حرة مع عدد من بلدان أمريكا الوسطى بحلول عام ١٩٩٦ . وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه ، وقعت شيلي والمكسيك اتفاقا للتجارة الحرة .

٥٥ - وفي أمريكا الجنوبية ، أعلنت تخفيضات تعريفية جديدة وتدابير جديدة لتحرير التجارة من جانب رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٠ . كما رسمت مجموعة الاندين المنبثقة عن رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية ، لدى انعقاد قمتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ هدفا يتحقق في عام ١٩٩٥ لإنشاء منطقة تجارة حرة ، وآخر يتحقق في عام ١٩٩٧ بإنشاء سوق مشتركة . وهذه المواعيد النهائية جرى الآن تقديمها إلى عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ على التوالي . وفي آذار/مارس ١٩٩١ وافقت كل من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل على إنشاء سوق مشتركة بحلول عام ١٩٩٥ وقد يشمل هذا الترتيب في نهاية المطاف كلا من بوليفيا وشيلي . وفي عام ١٩٩١ ، وقعت فنزويلا وكولومبيا والمكسيك اتفاقا بشأن التجارة والاستثمار يشمل تحرير التجارة الثلاثية مع نهاية عام ١٩٩٣ ، كما وقعت فنزويلا في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ مع بلدان أمريكا الوسطى اتفاقا بإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ١٩٩٦ .

٥٦ - وفي منطقة البحر الكاريبي ، ما برح اتحاد الكاريبي يعمل على الأخذ تدريجيا بتعريفة خارجية مشتركة ، حدد لها موعد نهائي هو كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ . أما الأعضاء السبعة في منظمة دول شرقي البحر الكاريبي ، وهي مجموعة فرعية منبثقة عن اتحاد الكاريبي ، فيعملون على تنفيذ تعريفة خارجية مشتركة في موعد يسبق التاريخ المحدد .

٥٧ - وفي افريقيا ، وقع أعضاء منظمة الوحدة الافريقية في حزيران/يونيه ١٩٩١ معاهدة بإنشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية التي يجري انشاؤها على مراحل . والهدف النهائي هو خلق اتحاد جمركي ضمن اطار زمني يبلغ حوالي ٣٤ سنة .

٥٨ - وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ، تتخذ حاليا مبادرات جديدة ، ومنها مثال واحد على الأقل هدفه المعلن هو أن يكفل قطبا للتوازن يعادل تشكيل الكتل في أوروبا والأمريكتين . ومن هنا ، ففي أعقاب تعليق محادثات جولة أوروغواي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، اقترحت ماليزيا إنشاء تجمع اقتصادي في شرقي آسيا . وفي اجتماع التأم مؤخرا لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، تغير اسم التجمع ليصبح المنتدى الاقتصادي لشرقي آسيا ، كما أعيد تعريف دوره بوصفه محفلا معنيا بقضايا التجارة العالمية . وفي الوقت نفسه ، اتخذت عدة مبادرات أخرى للتجمع الاقليمي ومن ذلك ، على سبيل المثال ، الاتفاق الذي تم التوصل اليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بإنشاء منطقة تجارة حرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مدى ١٥ سنة . وأعلنت الخطط المتعلقة بمنطقة التبادل التجاري في شمال شرقي آسيا وهي برنامج تنمية منطقة نهر تيومين . كذلك فقد التقى ١١ من رؤساء الحكومات في استانبول ،

في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، لكي يبدأوا إنشاء منطقة للتعاون الاقتصادي في البحر الأسود (انظر A/47/305-E/1992/96) .

سابعا - التجارة الدولية

ألف - الانفرادية والثنائية والاقليمية

٥٩ - في الوقت الذي انخفضت فيه الحواجز التعريفية بوجه التجارة الدولية انخفاضا ملموسا على مدار السنين ، كما انخفض متوسط معدلات التعريفة في البلدان الصناعية ، اتخذت الحمائية أشكالا كمية وأشكالا أخرى غير تعريفية متعددة . وبرغم أن الصادرات من المصنوعات من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية ، قد زادت بوتيرة أسرع بكثير من زيادة التجارة العالمية ، إلا أن كثيرا من المنتجات ذات الأهمية التصديرية إلى المجموعة الأولى من البلدان لا تزال تواجه بحواجز الاستيراد . وثمة نسبة كبيرة من التجارة الدولية باتت الآن "مدارة" من خلال اجراءات انفرادية أو ثنائية ، كما أن هناك تآكلا واضحا في التعددية .

٦٠ - ولا يكاد يتوافر دليل يوحي بأن الاتجاه نحو التجارة المدارة قد خفت حدته في السنوات الأخيرة . ويندرج في هذا الاطار تشكيلة من التدابير الانفرادية والترتيبات الثنائية ، ومنها مثلا قيود التصدير "الطوعية" وكذلك فرض رسوم لمكافحة الإغراق ورسوم تعريضية .

٦١ - وكثيرا ما تذكر الأحكام ٣٠١ الخاصة والعليا من قانون التجارة والمنافسة لعام ١٩٨٨ بالولايات المتحدة ، بوصفها أمثلة على المغالاة في الانفرادية المستخدمة ضد الشركاء التجاريين الذين ينظر اليهم وكأنهم يعملون في تجارة غير عادلة . وتشمل الترتيبات الثنائية فئة متزايدة من تدابير الحمائية وإن كانت "طوعية" في الظاهر ومن ثم يصعب على مجموعة "غات" أن ترصدها . ومن التنويعات على نفس الموضوع ، تعهدات الاستيراد "الطوعية" ومنها مثلا ترتيب الخمس سنوات المنقح مجددا والمتعلق بأشباه الموصلات مع اليابان ، ويرمي إلى ضمان حصة من السوق اليابانية لمنتجي الولايات المتحدة . ومن الأمثلة المنفذة أيضا على "التجارة المدارة" مبادرة العقبات الهيكلية المتخذة بين الولايات المتحدة واليابان ، الرامية إلى أن "تفتح عنوة" السوق اليابانية أمام الواردات من الولايات المتحدة .

٦٢ - وتستخدم اجراءات مكافحة الإغراق بوصفها أداة رئيسية من أدوات الحمائية . فبين تموز/يوليه ١٩٨٩ وحزيران/يونيه ١٩٩٠ ، بادرت الولايات المتحدة إلى اتخاذ ٢٤ من اجراءات مكافحة الاغراق ، فيما اتخذت استراليا ٢٣ اجراء ، واتخذت كل من كندا والمجموعة الأوروبية ١٥ اجراء[١٩] على أن العدد الاجمالي للتدابير المتخذة انخفض بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠ . ويتجسد الخطر الكامن في مثل هذه الاجراءات في آثارها على تشويه التجارة . ومن ثم ، فإن مجرد المخاطرة بإجراء تحريات حول مكافحة الاغراق قد يكفي لضمان أن يعمد المورد الأجنبي "طوعيا" إلى تقييد الصادرات أو رفع الأسعار .

٦٣ - ولا يزال الاتجاه مستمرا نحو العمل الاقليمي . ومن المقرر أن تحقق المجموعة الأوروبية هذا العام اتحادا اقتصاديا كاملا وهي تمثل بالفعل نحو ٢٥ في المائة من تجارة العالم اما اتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ، المقرر أن يوحد كندا والمكسيك والولايات المتحدة في منطقة تجارة حرة تشمل ٣٧٠ مليون من المستهلكين ، فلسوف يكون أول اتفاق من هذا القبيل بين بلدين صناعيين وبلد نام . وفيما أصبحت الكتل التجارية حقيقة واقعة في التسعينات ، فإن أثر انتشارها على مستقبل نظام التجارة المتعدد الأطراف لا يزال بعيدا عن الوضوح . إلا أن ثمة ادراكا متزايدا بأن الظاهرة نفسها إنما تدعو إلى تعزيز قواعد اللعبة في التجارة الدولية من خلال اختتام ناجح لجولة أوروغواي .

باء - جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

٦٤ - أفصحت الجمعية العامة في إعلانها عن الأهمية الحيوية لأن تفضي جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى محصلة متوازنة فتحفظ وتعزز نظام التجارة المتعدد الأطراف ، وتتيح تحرير التجارة ومزيدا من الوصول إلى الأسواق بالنسبة لصادرات البلدان النامية . إلا أن المفاوضات لا تزال في حال من الركود بشأن التجارة الزراعية . وتمثل الاعانات الزراعية محور هذا النزاع ، وفيما لا تزال الولايات المتحدة وسائر الدول المصدرة للأغذية تسعى إلى تخفيضها تخفيضا حادا ، فقد بدت المجموعة الأوروبية على غير استعداد لأن تقبل بأكثر ما تعده الأطراف الأخرى مجرد تخفيض متواضع . وقد جرت أحدث المحاولات الرامية إلى التوفيق بين الطرفين لدى انعقاد مؤتمر قمة البلدان السبعة في ميونيخ في تموز/يوليه . إلا أن المحاولة لم تنجح واكتفى الزعماء في القمة بالاعراب عن الأمل بانجاز جولة أوروغواي قبل نهاية العام .

جيم - السلع الأساسية

٦٥ - ظلت أسعار السلع الأساسية ضعيفة بسبب افتقار الاقتصاد العالمي الى الحيوية ، والتغيرات في أنماط الانتاج والاستهلاك مما أدى الى ركود أو انخفاض إيرادات الصادرات في بلدان كثيرة تعتمد على السلع الأساسية . وانخفضت أسعار السلع الرئيسية غير الوقودية بحوالي ٦ في المائة بالأسعار الحقيقية في عام ١٩٩١ بعد انخفاضها بنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٩١ . ووصلت أسعار كثيرة الى أقصى انخفاض لها .

٦٦ - ولا يمكن الإقلال من سرعة تأثر البلدان المنتجة للسلع الأساسية بالصدمات الخارجية إلا بتنويع هيكلها الانتاجي . ولا تستطيع بلدان كثيرة إنجاز هذا إلا بالتصنيع ، وإن كان عملية طويلة الأجل . وثمة بلدان كثيرة ، وبخاصة في افريقيا ، ماتزال تكافح مشاكل تحقيق الاستقرار والتكيف وتمكنت من أن تحرز تقدما بسيطا في التنمية الصناعية .

٦٧ - وماتزال اتفاقات السلع الأساسية الهادفة الى تثبيت الأسعار غير فعالة الى حد كبير . ولم تسفر المفاوضات الهادفة الى إحياء بعض هذه الاتفاقات عن أي نتيجة . ويعمل الاتفاق الدولي للبن والاتفاق الدولي للكاكاو حاليا بدون شروط اقتصادية . كما تعرض الاتفاق الدولي للمطاط - وهو أنجح اتفاق بشأن السلع الأساسية - لضغط في عام ١٩٩١ بعدما أخفق المنتجون والمستهلكون الرئيسيون في الاتفاق على ميثاق جديد . بيد أن رابطة الدول المنتجة للقصدير قويت في عام ١٩٩١ عندما انضمت إليها الصين ، وهي ثانية منتجة كبرى له .

٦٨ - وما يزال مرفق التمويل التعويضي والتمويل الطارئ التابع لصندوق النقد العالمي ونظام تثبيت حصائل الصادرات (نظام ستابكس) التابع للمجموعة الأوروبية هما المخططان الرئيسيان الوحيدان لتثبيت حصائل صادرات البلدان النامية المنتجة للسلع الأولية . بيد أن هذين المرفقين لم يكونا كافيين لحماية البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تذبذب حصائل صادراتها . كما أنه لم يستفد من مرفق التمويل التعويضي والتمويل الطارئ ، ومن سلفه مرفق التمويل التعويضي ، سوى عدد محدود من البلدان ، أغلبه من كبريات البلدان المصدرة[٢٠] . وفقدت المسحوبات من المرفق صفتها الآلية السابقة كما تعثرت بسبب المشروطية . وأخذ عدد المسحوبات من مرفق التمويل التعويضي/مرفق التمويل التعويضي والتمويل الطارئ ينخفض وبلغت المسحوبات في عام ١٩٩١ ثلاث مرات فقط بسبب نقص الصادرات[٢١] . أما موارد نظام تثبيت حصائل الصادرات ، وهي متاحة لتعويض نقص إيراد الصادرات من المحاصيل الزراعية الفردية فزادت من ٩٢٥ مليونا من وحدات العملة الأوروبية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الى قدر مرسوم هو ٥٠٠ ١ مليون وحدة عملة أوروبية للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ (بمقتضى اتفاقية لومي الرابعة)[٢٢] . ومع ذلك كانت الموارد غير كافية في الماضي لتغطية النقص في حصائل الصادرات . ومثال ذلك ، أن حوالي ٤٠ في المائة فقط من النقص المؤهل للتغطية تمت تغطيته فعلا في عام ١٩٩٠ . وعلاوة على ذلك ، فإن نظام تثبيت حصائل الصادرات مقصور على بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ . وفي عام ١٩٨٧ أدخلت المجموعة الأوروبية مخططا من أجل أقل البلدان نموا من خارج هذه المجموعة ، بيد أن التحويلات في اطاره كانت صغيرة نسبيا .

ثامنا - البيئة

٦٩ - زادت الى حد كبير الاهتمامات والاجراءات الدولية بشأن البيئة منذ اعتماد الاعلان . وقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ معلما بارزا في سعي المجتمع الدولي لحل مجموعة رئيسية من القضايا تهم العالم أجمع . وكما قال الأمين العام للمؤتمر : "تمثل الاتفاقات التي تم التوصل اليها في ريو إنجازا كبيرا بكل المقاييس ، رغم أنها لم تحقق آمالنا وتطلعاتنا في جميع المجالات (انظر E/1992/SR.32) .

٧٠ - ونتيجة للمؤتمر الى حد كبير ، يوجد فهم أوسع مؤداه أن تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية يرتبط مباشرة بحماية وتعزيز البيئة . ولم يكن اعتماد إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ (انظر الوثيقة

A/CONF.151/28 ، المجلدات من الأول الى الثالث) والاتفاقية الدولية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي سوى تعبير مباشر عن الالتزام العالمي بمساعدة البلدان النامية في التعجيل بتنميتها الاقتصادية وتحسين حالتها البيئية . بيد أنه رغما عن هذه النتيجة المشجعة . لا تزال هناك هوة واسعة بين الخطط والبرامج التي اعتمدها المؤتمر والموارد المالية المتوفرة لتنفيذها .

٧١ - وقد قطعت الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية خطوات واسعة في تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات والبرامج الهادفة الى تعزيز الحماية البيئية في سياق أنشطة المساعدة الإنمائية الجارية . وعلى مدار عدة سنوات ماضية كان هناك توافق آراء وتحرك متزايدان نحو التعاون الحكومي الدولي والاتفاق على قضايا محددة في إدارة البيئة لها أهمية محلية واقليمية وعالمية . وقد أدى إطراد التقدم العلمي والتكنولوجي الى إيجاد تكنولوجيات وعمليات أفضل وأنظف في مجال حفظ الموارد . بيد أن كثيرا من هذه العمليات ، ماتزال قاصرة على البلدان المتقدمة النمو وتلزم جهود أكثر عزما على ضمان اشراك البلدان النامية في فوائدها .

٧٢ - وتحقيقا للتوازن المستدام بين البيئة والتنمية ولضمان النمو السليم مايزال يلزم معالجة الكثير من المسائل الهيكلية ، مثل أنماط الاستهلاك والانتاج في البلدان المتقدمة النمو والنامية ؛ وزيادة السكان والاتجاهات الديمغرافية ؛ والتجارة والديون وتخفيض حدة الفقر ؛ وطرائق الادارة ، ومسائل أخرى . وتتوقف إمكانيات التنشيط الاقتصادي والحماية البيئية على اتباع نهج متكامل متعدد الوجوه يجمع بين جهود الحكومات ، والمؤسسات الدولية والمجتمع غير الحكومي ، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص .

تاسعا - العلم والتكنولوجيا

٧٣ - أكدت الجمعية في الإعلان على تنمية القدرة العلمية والتكنولوجية الذاتية للبلدان النامية كعامل أساسي في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وثمة وعي متزايد بين البلدان النامية بالحاجة الماسة الى تعزيز هذه القدرة . ويجري أيضا تناول العلم والتكنولوجيا بوصفهما مجالين متعددي الجوانب في عدد من هيئات منظومة الأمم المتحدة .

٧٤ - وتشجيعا لبناء القدرة الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ، بدأت الأمم المتحدة مشاريع تجريبية في عدد من البلدان للنظر ، من خلال دراسات تشخيصية حاسمة ، في الكيفية التي يمكن وينبغي بها إدخال العلم والتكنولوجيا في سياق التنمية الاقتصادية الوطنية . وتشمل المشاريع محاورات حول السياسة الوطنية بين المخططين ومقرري السياسات ، والاداريين ، والمصرفيين ، والصناعيين ومنظمي المشاريع ، فضلا عن العلماء والتكنولوجيين .

٧٥ - ويكتسب إعداد ونقل تكنولوجيا سليمة بيئيا الى البلدان النامية أهمية خاصة في سياق عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وتتمثل القضايا الحساسة التي تعالج في المناقشات الدولية في كيفية

تشجيع ونقل تكنولوجيات سليمة بيئيا الى البلدان النامية بشروط عادلة تناسب قدرتها ؛ وكيفية دعم جهود البلدان النامية في استخدام هذه التكنولوجيات بشكل فعال ؛ وكيفية مساعدتها في سد الثغرات القائمة في المعرفة العلمية والدراية التقنية بين موردي التكنولوجيا ومتلقيها .

عاشرا - إدماج الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال في الاقتصاد العالمي

٧٦ - يضم التحول الشامل للإقتصادات التي كانت مخططة في اوروبا جميع الجوانب في هذه المجتمعات تقريبا . وفيما يتعلق بشؤونها الاقتصادية ، تستهدف هذه الاقتصادات إنشاء اقتصاد سوقي غربي النمط يشمل تحريرا واسعا للتجارة ونظم النقد الأجنبي . ويطرح هذا الهدف بصورة خاصة فرصا وتحديات للمجتمع العالمي ، بما في ذلك البلدان النامية .

٧٧ - وسيؤدي تحرير هذه الاقتصادات في النهاية إلى اندماجها في الاقتصاد العالمي . وسيحدث هذا بقنوات عديدة أحدها التبادل التقليدي للتجارة والخدمات وتحرك عوامل الانتاج ، ولاسيما تدفقات رأس المال الى هذه البلدان . والقناة الثانية هي مشاركتها في المنظمات الاقتصادية العالمية . وأخيرا ، فإن انفتاح هذه البلدان سيؤدي حتما الى إعادة تشكيل المنظمات الاقليمية ، وبخاصة في القارة الأوروبية ، لأسباب منها اختفاء مجلس التعاضد الاقتصادي والتقارب التدريجي بين الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال والمجموعة الأوروبية .

٧٨ - وقد صحب انفتاح الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال بروزها من جديد في الساحة الدولية . وقد ترتب على ذلك بالنسبة لتلك البلدان الأعضاء في منظمات اقتصادية دولية تعزيز تعاونها ومشاركتها في هذه المنظمات . وسعت بلدان أخرى الى الحصول على عضوية عادية في هذه المنظمات .

٧٩ - ومن ثم أصبحت جميع بلدان أوروبا الشرقية ، بما في ذلك دول البلطيق ، أعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؛ وانضمت مؤخرا اليهما جميع الجمهوريات الخليفة للإتحاد السوفياتي . وجميع بلدان أوروبا الشرقية ، فيما عدا ألبانيا وبلغاريا ، أطراف متعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وتشارك فيها بفاعلية . وقد تلقت المفاوضات المتعلقة بانضمام بلغاريا ، الذي قدم أول طلب بشأنه في عام ١٩٨٦ زخما جديدا . وقد طبعت مركزها الآن في مجموعة "غات" بعض البلدان التي كان لها فيها خلال فترة تخطيطها مركز يقل عن المركز الكامل (مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا) وبعضها الآخر بسبيله الى إعادة التفاوض بهذا الشأن . ونال الاتحاد الروسي مركز المراقب الذي كان للإتحاد السوفياتي سابقا . وأعربت بعض الجمهوريات الخليفة الأخرى عن رغبتها في الحصول على مركز المراقب .

٨٠ - ومنذ البداية ، سعت البلدان المارة بمرحلة الانتقال الى التقارب رسميا مع المجموعة الأوروبية ومع بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة . وقد زاد انهيار مجلس التعاضد الاقتصادي الى حد كبير من الحاجة

الى اقامة روابط أوثق مع أوروبا الغربية . وفيما يتعلق ببلدان أوروبا الشرقية ، بما في ذلك دول البلطيق ، وكذلك ببعض الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا ، أصبح الطموح في النهاية هو الحصول على عضوية كاملة . وقد قاومت المجموعة الأوروبية هذا لأسباب تخصها وعرضت بدلا من ذلك التفاوض على ما يدعى باتفاقات "أوروبا" ، التي تمنح هذه البلدان مركزا انتسابيا خاصا . ويعني هذا بصورة خاصة تطبيق التحرير التجاري التفاضلي بالنسبة لمعظم المصنوعات (مع معالجة المنتجات "الحساسة" والزراعية بصفة مستقلة) لمصلحة المنتسب . وقد حصلت كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا على هذا المركز بالفعل . وقد تفاوضت هذه البلدان على صك مماثل مع أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة . والمفاوضات جارية مع بعض البلدان الأخرى ، ولاسيما بلغاريا .

٨١ - وقد لا يكون من الواقعي ، بالنسبة لبعض الجمهوريات السوفياتية الخليفة السعي للحصول على مركز انتسابي خاص سواء مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، ومن ثم فقد تفاوضت هذه البلدان ، أو هي ماضية في التفاوض ، على اتفاقات خاصة للتجارة والتعاون ، وبخاصة مع المجموعة الأوروبية .

٨٢ - وقد تؤدي هذه الترتيبات الى بعض التحول في التجارة لصالح الأطراف الغربيين ، ولاسيما أوروبا الغربية . وسيظل أثرها المباشر على البلدان الصناعية بسيطا على الأرجح ، بالنظر الى نطاق العمليات . والأهم من ذلك آثار ذلك على التجارة والتدفقات المالية والمساعدة الإنمائية لغالبية البلدان النامية التي كانت لها علاقات وثيقة مع مجلس التعاضد الاقتصادي أو مع بعض أعضائه السابقين .

٨٣ - وانهيار التجارة فيما بين بلدان المجموعة قابله جزئيا فقط ارتفاع رائع في التجارة مع الاقتصادات السوقية ، ولاسيما أوروبا الغربية . ولكن الحسابات الجارية للاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال لا تزال مزعزعة لأسباب منها التزامات الديون . ولا تزال قدرة هذه البلدان على النهوض من وهدة الكساد الاقتصادي الشديد في الأمد القريب قدرة هشة . وعلى الرغم من ذلك ، استطاعت بولندا وتشيكوسلوفاكيا أن تحافظا على قدرتهما التحويلية الداخلية المحدودة وظلت هنغاريا تحرز تقدما في تجارتها وفي تحرير معاملات النقد الأجنبي لديها . وبعض الجمهوريات الخليفة للجمهوريات السوفياتية ، ولاسيما الاتحاد الروسي واستونيا ، تتخذ حاليا اجراءات يرجح أن تمكنها مع الوقت ، إذا استمر التقيد بالسياسات الملائمة ، من الاستفادة هي الأخرى من القدرة التحويلية الداخلية المحدودة . ويرجح أن ييسر هذا بدوره إمكانية الوصول إلى أسواق هذه البلدان على جميع الأطراف الخارجية ، بما فيها البلدان النامية . بيد أنه نتيجة لكون الهياكل الأساسية المؤسسية لتيسير التجارة فيما بين الأطراف المستقلة لا تزال غير مكتملة إلى حد بعيد في البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال ، قد يتعين على البلدان النامية أن تبذل جهدا إضافيا كي تحصل على موضع لها في الأسواق الشرقية . وبعض البلدان النامية الأكثر تقدما ، وبخاصة جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية ، نجحت بالفعل في هذا المسعى . أما البلدان المتقدمة النمو ، فلديها فعلا الهياكل الأساسية المؤسسية القادرة ، مثلا ، على منح ائتمانات التصدير وضمانات التصدير ، ومن ثم فإنها في موقف أفضل من حيث القدرة على دخول أسواق الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال .

٨٤ - وتواصل بلدان أوروبا الشرقية انتهاج سياسة مؤداها زيادة تيسير إمكانيات وصول رأس المال الأجنبي إلى أسواقها ، بما في ذلك ما تبذله من جهود رسمية لتحويل قدر هائل من الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص . ونتيجة لذلك ، ازداد في الآونة الأخيرة معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض البلدان الشرقية المنتقاة ، وبخاصة تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا . ولا تزال تدفقات الأموال الأخرى إلى هذه البلدان من الخارج مقصورة على عمليات متناثرة لطرح السندات في الأسواق ، وقدر ضئيل من الاقراض المصرفي التجاري ، وبعض التحويلات الرسمية في إطار المساعدات الغربية المقدمة من أجل عملية الانتقال والمساعدات الطارئة .

٨٥ - بيد أن الحجم الاجمالي لتلك التدفقات الرأسمالية إلى هذه البلدان لا يزال متواضعا تماما سواء بالنسبة إلى حجم التدفقات الرأسمالية العالمية أو إلى ما سيلزم من الموارد لانعاش هذه الاقتصادات ودعمها . وبقدر ما يمكن استعادة الاستقرار الأساسي في هذه البلدان على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، يمكن توقع أن تصبح في نهاية المطاف من الملاذات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك الآتي من البلدان النامية الأكثر تقدما .

حادي عشر - خفض الانفاق العسكري

٨٦ - طلبت الجمعية إلى البلدان في الاعلان أن تسعى إلى خفض الانفاق المخصص للأغراض العسكرية ، مما يفتح المجال لإمكان زيادة الانفاق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح جميع البلدان ، وبخاصة البلدان النامية .

٨٧ - وحيث أن البلدان التي كانت مشتركة في المواجهة المرتبطة بالحرب الباردة في أوروبا قاربت حصتها ٨٠ في المائة من الانفاق العسكري العالمي ، فإن انتهاء هذه المواجهة أدى إلى انخفاض في الانفاق العسكري العالمي بالأسعار الحقيقية . فقد انخفضت نفقات منظمة حلف شمال الأطلسي بنسبة ٣,٥ في المائة فيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وانخفضت نفقات الاتحاد السوفياتي السابق بنسبة ٢٨في المائة[٢٣] . وقد سجلت أيضا انخفاضات كبيرة في البلدان الأخرى ذات الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال .

٨٨ - ومن المتوقع أن يحدث المزيد من الانخفاضات في الانفاق العسكري في تلك البلدان في السنوات القليلة التالية . وفي حالة البلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، يعزى هذا بوجه عام الى الانخفاض في التهديد العسكري الخارجي ، الذي أزال كثيرا من الدعم السياسي للإنفاق العسكري ، وفي حالة البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال ، يعزى الى الرغبة في التحول من الانتاج العسكري الى الانتاج المدني من أجل تعزيز انتاج السلع الاستهلاكية في وقت يشهد تغيرا اقتصاديا موجعا .

٨٩ - وهناك عدة أسباب تدعو الى تفاؤل حذر مؤداه أن الانخفاضات الراهنة في الانفاق العسكري ستكون مستديمة وستؤدي الى تعزيز الانفاق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بما في ذلك في البلدان النامية .

٩٠ - وقد شهدت السنوات الأولى من العقد انخفاضا حادا في مبيعات الأسلحة الى البلدان النامية . وقد قدر الانخفاض في مجموع مبيعات الأسلحة الى البلدان النامية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا والصين فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بـ ٤٠ في المائة و ٥٥ في المائة و ٨٧ في المائة و ٨٦ في المائة على الترتيب [٢٤] . وهذه الأرقام المتعلقة بمبيعات الأسلحة تعزز الصورة الناجمة عن الاتجاهات السائدة في مجال الانفاق العسكري . وقد سجلت انخفاضات كبيرة جدا في الانفاق في كثير من بلدان امريكا اللاتينية ، بما في ذلك أكبر تلك البلدان من حيث الانفاق العسكري ، وهي الأرجنتين والبرازيل وشيلي . وهناك انخفاض واضح أيضا في الانفاق العسكري لبلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى . بيد أن حصة هاتين المنطقتين تكاد لا تتجاوز ٣ في المائة من مجموع الانفاق العسكري العالمي . وعلى صعيد آسيا خارج الشرق الأوسط ، زاد الانفاق العسكري فيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وفي الشرق الأوسط ، تحدد الانفاق العسكري بقدر كبير برد الفعل لغزو العراق للكويت ، ومن المرجح أن تتجلى مع الوقت صورة أكثر وضوحا للاتجاهات الراهنة .

٩١ - وقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن اقتصاد عالمي واحد تقترب فيه العضوية في المؤسسات المالية الدولية من العالمية وأصبحت فيه البلدان المانحة أقل انشغالا باعتبارات الأمن في تقديم المساعدات . وفي هذه الظروف ، أصبحت بعض العوامل ، مثل اضفاء الطابع الديمقراطي ، واحترام حقوق الانسان ، ومراعاة الأولويات الملائمة بين الانفاق العسكري والانفاق الجتماعي في الميزانيات الداخلية ، تتسم بمزيد من الأهمية في صنع القرار في المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف .

٩٢ - ومن ثم فإن هناك توافقا متزايدا في الآراء على وجوب تحويل أولويات الانفاق الداخلي نحو المجالات الاجتماعية والاقتصادية وبعيدا عن الانفاق العسكري . وعلى الرغم من أنه لم يتحقق حتى الآن سوى تقدم ضئيل على الصعيد الدولي فيما يتعلق بإيجاد آلية مالية لتوجيه الموارد المفرج عنها من الانفاق العسكري نحو التنمية ، فإن هذا التحول مشمول ضمنا في الاقرار بأنه ، في عالم مقيد الموارد ، ينطوي القطاع العسكري على أكبر مجموعة من الموارد المتاحة لتخفيف حدة الأخطار المتنوعة الكثيرة العسكرية وغير العسكرية التي تهدد الأمن . بيد أن الخبرة السابقة تبين أن الصعوبات التي تصادف في الأمد القصير في تحويل الموارد من الاستخدامات العسكرية الى الاستخدامات المدنية تكون أكبر كثيرا حينما يكون الاقتصاد مصابا بالركود ولا يكون في طاقته إلا إضافة القليل من الوظائف الجديدة ، كما هو الحال في كثير من البلدان الصناعية حاليا ، منها حينما يكون الاقتصاد في حالة نمو قوي وباستطاعته توليد فرص جديدة للعمالة للقوى العاملة المفرج عنها من الاستخدامات العسكرية .

ثاني عشر - دور منظومة الأمم المتحدة

٩٣ - ركزت الجمعية في الاعلان على دور منظومة الأمم المتحدة في التعاون الدولي من أجل تنشيط النمو في التسعينات وطالبت بزيادة فعالية المنظمة .

٩٤ - وبوجه عام أدى انتهاء الحرب الباردة والتغيرات الضخمة التي شهدتها اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ، الى تحول ملحوظ طرأ على مدى السنتين أو السنوات الثلاث الماضية في التصورات السائدة لدور الأمم المتحدة ، وتضاعفت الجهود الحكومية الدولية الرامية الى جعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة . ولا تزال عملية اعادة تعريف دور الأمم المتحدة مستمرة ، ولا تزال التغيرات اللازم إجراؤها في هيكلها التنظيمي تبحث في اطار إدراك متزايد مؤداه أن النواحي السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية العالمية لا يمكن معالجة كل منها بمعزل عن الآخر بل يجب أن تعامل بأسلوب متكامل . وفي أجزاء كثيرة من العالم ، لا يمكن أن يتحقق تنشيط النمو دون إيجاد حل للشواغل الأمنية والإثنية ولعدد لا يحصى من المشاكل الاجتماعية - السياسية الأخرى . غير أن بعض هذه المشاكل سيظل مستعصيا على الحل في غيبة التنمية الاقتصادية . أما حفظ السلم فله علاقة مباشرة بالفرص المتاحة للتنمية ، وفي الوقت نفسه فإن التنمية تسهم في تحقيق التوافق . وقد بدأ دور الأمم المتحدة ينظر إليه في هذا السياق .

٩٥ - وفي الوقت نفسه ، هناك إقرار متزايد بالحاجة الى تقسيم أكثر وضوحا للمسؤوليات فيما بين الهيئات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة . وستتوقف فعالية المنظومة الى حد كبير على ذلك .

٩٦ - وبعض هذه القضايا يوجد قيد الدراسة حاليا . وقد كرس الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لموضوع "تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية : دور منظومة الأمم المتحدة" . وأنشأ المجلس فريقا عاملا مخصصا لدراسة المقترحات المختلفة المتعلقة بهذا الموضوع ، بما فيها المقترحات المقدمة في الدورة من الدول الأعضاء وتقرير الأمين العام بشأن الموضوع (E/1992/82 و Add.1).

ثالث عشر - النتائج

٩٧ - لم يمض على اعتماد الاعلان إلا ما يجاوز السنتين بقليل . وكانت النتائج خليطا من السلبي والايجابي . فقد تحققت نتائج ايجابية في عدة من المجالات التي اعتبرها الاعلان مجالات مهمة لتعزيز التعاون الدولي . وبدأت بلدان نامية كثيرة أو واصلت ما تضطلع به من اصلاحات اقتصادية رئيسية ، واعتمدت سياسات أكثر ملاءمة للسوق ، وحسنت المناخ اللازم للاستثمار . بيد أنه حدثت أيضا إحباطات كبيرة لبعض ما كان معقودا من آمال . ففي حين أن التصور السائد للمشاكل القديمة والجديدة والوعي بها ، وبخاصة القضاء على الفقر وحماية البيئة ، قد اتسع نطاقهما ، وأصبح هناك مزيد من التوافق في الآراء

على المسار الذي ينبغي اتباعه ، ظلت هناك فجوة كبيرة بين الالتزامات الدولية المعقودة والاجراءات المتخذة من جانب بعض الأطراف الفاعلة الرئيسية .

٩٨ - وفي أوائل التسعينات ، اتخذ عدد كبير من البلدان مبادرات جديدة رئيسية للاصلاح والتكيف، استهدفت الادارة الاقتصادية الكلية السليمة وتحرير التجارة على النحو المطلوب في الإعلان . وقد أحرز شيء من التقدم صوب إيجاد حل لمشكلة ديون البلدان النامية ، وإن كان لا يزال يلزم بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد . وتواصل البلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال بذل الجهود لادماج أنفسها في الاقتصاد العالمي . أما الانفاق العسكري العالمي فيواصل الانخفاض ، مما يهيئ امكانيات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٩٩ - بيد أنه انعدمت المبادرة الدولية الملائمة التي تهيئ بيئة اقتصادية داعمة لذلك ، ونشأت مشاكل لم تكن متوقعة . ولا تزال اقتصادات معظم البلدان الصناعية تعاني من الركود ، كما تدل التوقعات على أن النمو في الأمد المتوسط سيكون بطيئا . وكثير من تلك البلدان يواجه مشاكل اجتماعية رئيسية ، تتصل في معظمها بالهبوط الاقتصادي وازدياد البطالة . وقد أدى هذا جزئيا إلى افتقاد الزخم المتوخى في الاعلان في التعاون الاقتصادي الدولي الرامي إلى تنشيط النمو في البلدان النامية . وما برحت الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال تعاني من انخفاضات لم يسبق لها مثيل في الناتج وفي مستوى المعيشة وثبت أن عملية إنعاشها أصعب كثيرا مما كان متصورا . ومن غير المرجح أيضا أن تصبح حافزا للنمو الاقتصادي العالمي في الأمد القريب . وقد مثل المأزق الذي وصلت إليه جولة أوروغواي إخفاقا كبيرا . فهو يلقي بظلال من الشك على مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف ويعوق حركة الاستثمار المتصل بالتجارة . وأدى بطء النمو الاقتصادي والاختلالات في التوازن المالي إلى جعل الحصول على عوائد السلم أكثر صعوبة .

الحواشي

(١) لم يمض على اعتماد الاعلان إلا ما يجاوز السنتين بقليل . وهذه فترة أقصر من أن تتسع لتقييم نهائي للتدابير المتخذة والتغييرات التي أجريت في السياسات العامة في مختلف ميادين التعاون الاقتصادي الدولي . وعلاوة على ذلك ، فإن كثيرا من القضايا المعالجة في الاعلان ذات طابع متوسط الأمد أو طويل الأمد لا يسهل قياس التقدم المحرز بشأنها في الأجل القصير . وفي حين أن بعض الاتجاهات التي سادت في السنوات الأخيرة يمكن أن توصف وصفا واضحا إلى حد ما ، فإن النتائج الواردة في التقرير بشأن بعض القضايا لا يمكن إلا أن تكون عامة ومؤقتة . ومعظم التغيرات الرئيسية في الحالة الاقتصادية والاجتماعية العالمية تنوولت بالتحليل في تقارير صادرة عن منظومة الأمم المتحدة . والاستعراض الحالي يستند بوجه عام إلى هذه التقارير . ويستند جزء كبير من التقييم في المجالات

الاقتصادية إلى "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.92.II.C.1) ، مع استكمال المعلومات المستمدة منها حيثما أمكن ذلك .

(٢) صندوق النقد الدولي ، "التوقعات الاقتصادية في العالم ، أيار/مايو ١٩٩٢ .

(٣) الترتيبات الاحتياطية ، والترتيبات الممدة ، وترتيبات التكيف الهيكلي ، وترتيبات التكيف الهيكلي الممدة لصندوق النقد الدولي (المصدر : الاحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) .

(٤) يشمل هذا قروض التكيف القطاعي (المصدر : البنك الدولي ، "سياسات الاقراض التكيفي لتحقيق النمو المطرد"، سلسلة السياسات والبحوث رقم ١٤ ؛ البنك الدولي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩١) .

(٥) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٢" ، بشأن جهود التكيف والاصلاح في افريقيا .

(٦) صندوق النقد الدولي، "التوقعات الاقتصادية في العالم" ، أيار/مايو ١٩٩٢، الفصل الثالث .

(٧) "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٢" ، الجدول ألف ـ ١٤ ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، "استعراض عام أولي لاقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" ، ١٩٩١ .

(٨) "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٢" ، مرجع سبق ذكره .

(٩) في الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ونيسان/ابريل ١٩٩١ ، اتخذ أكثر من ٣٠ من البلدان النامية مبادرات من طرف واحد لتحرير التجارة . "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٢ ، الصفحة ١٦١ .

(١٠) الحالات البارزة الوحيدة للهبوط في نسبة القيد الصافية في مرحلة التعليم الابتدائي خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ هي جمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا بيساو ومالي والمغرب . المصدر : الأمم المتحدة ، "تقرير عن الحالة الاقتصادية في العالم في عام ١٩٩٣" (سيصدر قريبا) .

(١١) للاضطلاع على وصف موجز للاجراءات ، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩١" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.91.II.C.1) ، الصفحات ٤٧٢-٤٧٧ .

(١٢) انظر البنك الدولي ، "جداول الديون العالمية للفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٢" ، المجلد الأول (واشنطن العاصمة ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) ، الصفحة ٢٧ (من النص الانكليزي) .

(١٣) "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٢" ، الجدول ألف ـ ٢٨ . الأرقام محسوبة على أساس مالي . وكان متوسط التدفق إلى الخارج خلال الفترة ١٩٨٧ـ١٩٨٩ ، ١٨ بليون دولار . والأرقام المحسوبة على أساس الانفاق (أي مع أخذ التغيرات في الاحتياطيات في الحسبان) أعلى من ذلك وتبين حدوث تدفق مستمر إلى الخارج (قدره ١٣ بليون دولار في عام ١٩٩١) .

(١٤) من بين صغار المانحين الذين ازدادت المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة منهم ازديادا سريعا ، وإن كان هذا انطلاقا من قاعدة صغيرة ، خلال أواخر الثمانينات ، اسبانيا والبرتغال وفنلندا . وقد بلغت نسبة المساعدة الانمائية الرسمية إلى الناتج القومي الاجمالي لفنلندا ٠,٦٣ في عام ١٩٩٠ . أما بين كبار المانحين ، فإنه حتى اليابان ، التي ظلت تزيد المساعدة الانمائية الرسمية بمعدل ٧ في المائة سنويا طوال النصف الثاني من الثمانينات ، ستصل إلى نسبة للمساعدة الانمائية الرسمية إلى الناتج القومي الاجمالي تتجاوز بقليل ٠,٤٠ بحلول منتصف التسعينات إذا حافظت على معدلها السابق . ويتأثر المتوسط الخاص بالبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية تأثرا شديدا بنسبة المساعدة الانمائية الرسمية إلى الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة التي كانت حوالي ٠,٢١ في عام ١٩٧٠ وظلت عند نفس المستوى تقريبا في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

(١٥) الأونكتاد ، "أقل البلدان نموا ، تقرير عام ١٩٩١" (TD/B/1312) ، ١٩٩٢ .

(١٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "التعاون الانمائي" ، تقرير عام ١٩٩١ .

(١٧) "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، الجدول ألف ـ ٣٤ . لا يشمل هذا الرقم التزامات وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية غير المالية .

(١٨) زيادة الحصة مربوطة باقتراح بتعديل النظام الأساسي للصندوق . وكلاهما كانا معروضين للنظر في كونغرس الولايات المتحدة إلى أن وافق عليهما مجلس النواب في آب/أغسطس ١٩٩٢ . ومن المتوقع أن يوافق عليهما مجلس الشيوخ .

(١٩) مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، "أنشطة مجموعة غات ، ١٩٩٠" .

(٢٠) الأونكتاد، التقرير التحليلي الذي أعدته أمانة الأونكتاد للدورة الثامنة للمؤتمر (TD/358) . ومعظم الفقرة مستند إلى ذلك التقرير .

(٢١) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩١ ، هذا العدد يتصل بالسنة المالية المنتهية في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(٢٢) على خلاف ما في اتفاقيات لومي السابقة ، فإن تحويلات نظام "ستابكس" الداخلة في إطار اتفاقية لومي الرابعة كلها على شكل منح .

(٢٣) كل الأرقام مستمدة من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، "التوازن العسكري ، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢" ، براسيز ، لندن ، ١٩٩١ ، الصفحات ٢١٢ ـ ٢١٥ (من النص الانكليزي) .

(٢٤) الأرقام مستمدة من دائرة بحوث الكونغرس ، وفقا للمنشور في صحيفة "نيويورك تايمز" ، ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ .

- - - - -